



وموارة في عهد بايدن؛ هذا ينطبق على المسالين السورية والفلسطينية. قصارى القول فإن مشكلتنا في العالم العربي تكمن في غياب النظام العربي، بمعنى كوحدة متكاملة ومتعاضدة، وتمتلك الإجماع على الأولويات والأهداف، لذا في وضع كهذا يصعب استثمار أي تحولات دولية أو إقليمية، وأخشى أن أقول إنه مع ترامب أو مع بايدن، فإن الأمر يتعلق بنا.

## ملاحظات أولية على الانتخابات الأميركية

منذ تأسيسها عام 1776، ودستورها يعد أقدم دستور للدول الحديثة (1887)، ناهيك أنها دولة فيدرالية، تتمتع فيها الولايات بحكم محلي واسع. رابعاً، الرئيس في الولايات المتحدة هو بمثابة موظف، ورغم أنه يتمتع بصلاحيات واسعة، فهو رئيس البلاد ورئيس الحكومة الفيدرالية والقائد الأعلى للجيش، إلا أنه محكوم في العديد من القرارات بقرار الكونغرس، كما لا بد له أن يأخذ في الاعتبار مواقف المؤسسة، أي مراكز صنع القرار، وهي هنا إضافة إلى الكونغرس، ووزارتها الدفاع والخارجية، ومراكز الأبحاث ذات الصلة، وجماعات الضغط، وأيضا حكومات الولايات. وبهذا المعنى فإن للرئيس رايًا مقروا في إدارة الشؤون الداخلية، لكن في قضايا السياسة الخارجية ودور الولايات المتحدة في الخارج فهنا دوره يبدو أقل، لصالح المؤسسات (وزارتها الخارجية والدفاع أساساً).

خامساً، إن فوز جو بايدن، مرشح الحزب الديمقراطي، وخسارة ترامب مرشح الحزب الجمهوري، لا يقدمان كثيراً في ما يتعلق بأوضاعنا في العالم العربي، إذ هو خارج الحسابات أو الأولويات الأميركية، بسبب ضعفه، وتشتت أحواله، وبسبب فاعلية القوى الإقليمية فيه (إيران، وإسرائيل، وتركيا)، وأيضاً بسبب أن ذلك العالم لا يشكل ضغطاً على صانع القرار الأمريكي. وفي كل الحالات، فقد بينت التجربة أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

هو أن أياً من تلك القضايا لا تؤثر عليه، ولا على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة، إن بحكم بعدها الجغرافي عن مناطق التوتر، أو بحكم إمكانياتها الاقتصادية الهائلة، أو بحكم جبروتها العسكري. في الغضون وفي إدراكنا للولايات المتحدة، ونظامها السياسي، يجدر لفت الانتباه إلى النواحي الآتية: أولاً، تلك دولة تديرها الشركات الكبرى، لكننا لا نقصد هنا شركات ذات طبيعة أهلية، أو عائلية، حتى لو بدا بعضها كذلك، إذ هي بمثابة مؤسسات بمعنى الكلمة، أي تشتغل في أغلب الأحوال، وفق قواعد الإنتاج والربحية والأهلية والكفاءة وإتاحة الفرص في الوقت ذاته.

ثانياً، الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث والجامعات، وجماعات الضغط هي التي تصوغ الرأي العام وتوجه الناخبين. أي أن اللعبة الديمقراطية في الولايات المتحدة، أيضاً، تتحدد بناء على امتلاك وسائل القوة والهيمنة (المال والحكم بالفضاء العام) مع تأكيد أننا نتحدث عن دولة تقدر الحريات الفردية.

ثالثاً، الولايات المتحدة هي دولة يعتبر فيها الدستور أعلى قانون في البلاد ويخضع الجميع له، بمن فيهم الرئيس، كما أن تلك الدولة فيها فصل تام بين السلطات (القضائية والتشريعية والتنفيذية) وتعتمد التداول على السلطة

نصف الناخبين الأميركيين تقريباً، تزيد أو تنقص بحسب الظروف والمعطيات التي تجري في ظلها الانتخابات. ثالثاً، يستنتج مما تقدم أن السياسات التي انتهجها الرئيس ترامب، بغض النظر عن تقييمنا لها أو رأينا بها، تتمتع، أو تحظى، بقدر مهم من الشعبية في المجتمع الأميركي، وهذا هو تفسير هذا العدد من الناخبين الذين أعطوا أصواتهم له.

**الرئيس في الولايات المتحدة هو بمثابة موظف ورغم أنه يتمتع بصلاحيات واسعة فهو رئيس البلاد ورئيس الحكومة الفيدرالية والقائد الأعلى للجيش إلا أنه محكوم في العديد من القرارات برأي الكونغرس**

رابعاً، كما في معظم الانتخابات الأميركية فإن القضايا الداخلية (الصراعات، الصحة، التعليم، البنى التحتية، الانقسامات الإثنية) هي التي تشكل محور اهتمام الناخب الأميركي، في حين أن القضايا الخارجية لا تشكل شيئاً يذكر من اهتمامه، لسبب بسيط

ماجد كيالي  
كاتب وسياسي فلسطيني

استقطبت الانتخابات الأميركية اهتمام العالم بأسره، كالعادة، لكنها هذه المرة حظيت باهتمام أكثر من سابقتها، بالنظر لشخصية الرئيس الأميركي دونالد ترامب (المنتهية ولايته)، المثيرة للجدل، والخارجة عن المألوف، بتصريحاته وسلوكياته، ولاسيما بحكم طريقته في إدارة علاقات الولايات المتحدة مع الحلفاء التقليديين، كدول الاتحاد الأوروبي، مثلاً، كما مع قوى منافئة أو صاعدة مثل الصين وروسيا، ويأتي ضمن ذلك فهمه الخاص لحلف الناتو وللأمم المتحدة ومنظماتها الأممية وولاتفاقات الدولية، ومكانة الولايات المتحدة في كل منها. إضافة إلى كل ما تقدم ثمة العديد من المسائل، كشفت عنها أو أثارها تلك الانتخابات، أهمها:

أولاً، الانقسام العمودي الكبير في المجتمع الأميركي، فيغض النظر عن الراجح أو الفائز في تلك الانتخابات، وهو جو بايدن، فليدنا نصف المجتمع الأميركي يختار رئيساً معيناً، والنصف الثاني يختار رئيساً آخر. ثانياً، أن خسارة ترامب للانتخابات، لا تعني خسارة كاملة للحزب الجمهوري، فتبعا للقطعة الأولى، فإن كل واحد من الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة يحظى باغلبية تمثل

## مأزق الدستور الجزائري المزمع

يبقى البلد معطلاً ولا حل في الأفق، وكان التاريخ يعيد نفسه مع عبدالمجيد تبون. رفضنا عهدة خامسة لبوتفليقة وما نحن نعود لنعيش عهدة رابعة مع تبون، هذا ما يقوله الجزائريون في سخرياتهم السوداء. اليس شر البلية ما أضحك.

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
أسسها 1977  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

4 ملايين صوت من وعائه الانتخابي؛ من 9 ملايين مشارك في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 ديسمبر 2019 انخفض عدد الناخبين إلى حوالي 4 ملايين في استفتاء التعديل الدستوري ليوم 1 نوفمبر 2020.

لم يضع النظام الأصوات فحسب بل بدأ في إنقاذ رمزية ثورة نوفمبر بعد أن حاول استغلال عواطف الجزائريين والدفع بهم للتصويت يوم 6 نوفمبر، تاريخ انطلاق ثورتهم التحريرية سنة 1954، ولسوء حظهم لم يستجيبوا. وقد دهور النظام الحالة الصحية للجزائريين بتنظيمه لهذا الاستفتاء في زمن انتشار كوفيد - 19، من خلال 900 تجمع خلال الحملة الانتخابية، من نتائجها أن تضاعفت أعداد المصابين بالفايروس، كما يؤكد المعهد الوطني للصحة العمومية وهو مؤسسة تابعة لوزارة الصحة.

لقد فهم الجزائريون أن النظام فضل المحافظة على أجدته السياسية بدل الحفاظ على صحتهم. علاوة على الشرح الكبير بين المروجين لجزائر جديدة لا يرى شجعها في الأفق أحد، والذين يعيشون في جزائر حقيقية منكوبة يواجهون التدهور الاقتصادي والاجتماعي. ليتواصل الحراك بكل الطرق الممكنة رغم كورونا ورغم استمرار القمع والمحاکمات.

جاءت إصابة الرئيس عبدالمجيد تبون بفايروس كوفيد - 19 لتترك النظام وتدخله في ورطة دستورية وسياسية لم يكن ينتظرها، سرعان ما أعادت إلى الأذهان الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام عند نقله إلى ألمانيا للعلاج يوم 28 أكتوبر، ما كابدته الجزائريون من شعور على رأس الدولة مع مرض الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بدءاً بعام 2013 إلى أن طرده الجزائريون سنة 2019 بسبب عدم تفعيل المادة 102 من الدستور السابق إثر مرض بوتفليقة التي تقول "إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير وزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المنع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بنحوت المنع"، عاشت الجزائر 6 سنوات كاملة بين يدي قوى غير دستورية، كما يعرف قائد الأركان السابق ذاته والذي كان هو نفسه ياتمر بأوامر تلك القوى الخارجة عن القانون.

حتى لو اضطرت الحكام الفعليون اليوم لتفعيل تلك المادة، والتي أصبحت المادة 94 بعد التعديل، فلن يجدوا صيغة تخرجهم من المأزق الدستوري والسياسي لأن رئيس الجمهورية الغائب لم يوقع بعد وثيقة الدستور الجديد.

حميد زناز  
كاتب جزائري

رغم تجربته الطويلة في ممارسة سياسة الهروب إلى الأمام التي انتهجها منذ الاستقلال سنة 1962 والتي أوصلت البلد إلى فشل متعدد الأبعاد، لم يفهم النظام الجزائري إلى اليوم أنها سياسة غير مجدية بل أصبحت مخوفة بمخاطر جمّة. ولا يزال ماضيا غير أنه براء أغلبية الجزائريين ومصالحهم الحيوية.

بعد أن فرض قائد أركان الجيش السابق الفريق أحمد قايد صالح على الجزائريين رئيس جمهورية، رغم صناديق انتخابات رئاسية شبه فارغة يوم 12 ديسمبر 2019، جاء خليفته الفريق سعيد شقريحة ليفرض عليهم تعديلا دستوريا عبر نسبة مشاركة ضئيلة (23.72 في المئة)، هي الأضعف إذ لم تعرف الجزائر أننى منها على الإطلاق في كل الانتخابات التي أجريت منذ الاستقلال. ولم يكن ذلك نتيجة لشفاافية مفاجئة، كما تدعى قوات النظام، وإنما لعدم توافق الكثير من الملاحظين أنها مضخمة وأن النسبة الحقيقية لم تتجاوز في الواقع 10 في المئة.

بحقا عن استرجاع شرعية مفقودة كان على النظام أن يحاول في كل مرة تحسين نتائج الاقتراع السابق وتزيينها من خلال الموالين له عن طريق التزوير، خاصة إذا جاءت النسبة على خلاف "الطريقة السوفيتية"، كما يعترف اليوم ولاية ووزراء سابقون. ولكن، في هذه المرة "جا بسؤمها عماها" كما يقول المثل الشعبي الجزائري، أراد تحسين الأمر فزاد سوءا.

انتخب عبدالمجيد تبون رئيسا بنسبة مشاركة رسمية لم تتعد 41.13 في المئة ونزلت النسبة في هذا الاستفتاء الأخير إلى 23.72 في المئة.

وهذا يعني أنه لم يشارك سوى حوالي 5 ملايين ونصف المليون من أصل حوالي 25 مليوناً جزائريا مسجلا على القوائم الانتخابية. فلا الرئيس حسن صورته وكسب شرعية أكثر، ولا صودق على الدستور مصادقة شعبية تليق به. فما مرد هذا الفضل النزيع في تجنيد الجزائريين رغم الإمكانيات المالية والإعلامية والبشرية التي سخرها النظام لهذا الاستفتاء؟

تعود هزيمة النظام إلى عوامل كثيرة أبرزها عدم انخراط أغلبية الشعب الجزائري في خارطته منذ البداية، فالمواطنون في كوكب والحكام في كوكب آخر. ومع مرور الوقت ما فتئت الهوة تزداد اتساعا بين الطرفين المتنازعين؛ خلال 10 أشهر، مثلا، خسر النظام حوالي

## إيران في حاجة إلى السعودية في العراق

يحتلها. بنشرها وثرواتها وقوانينها ومؤسساتها ومظاهر التمدن والبنية التحتية فيها. لقد هدم الأميركيان كل شيء. عذبوا بكل شيء. أزاحوا كل شيء عن مكانه. ووضعوا الحكم عهدة بايدي أحزاب باركت احتلالهم واستمرت في السير على الخط الأميركي في الهدم والسرقة والتدمير والوحشية والقتل إلى أن انتهى العراق بلدا موحشا يقف الفساد بينه وبين رؤية أي نوع من أنواع الثقة على وجوه أبنائه. لا يقف العراقيون بانفسهم ولا يتوقعون لرد رواه من أنفسهم ما لا يتوقع المرء أن يراه في نفسه من شرور. كل هذا من أجل من ومن أجل ماذا؟ لقد جروا وراء الأكاذيب فيما كان اللصوص يهربون بثرواتهم. انفصلوا عن محيطهم العربي من أجل أن يكسبوا حب إيران غير أنهم وجدوا أنفسهم يمشون في حقول الغمام أقامتها الميليشيات الإيرانية أو العصابات التي وضعت نفسها في خدمة إيران ولم تكن إيران نفسها لتملك إلا ثقافة الموت بضاعة تعيش عليها وتصدرها وتقدم نفسها إلى العالم من خلالها.

في واقع الأمر فإن إيران استهلت كل ما يمكن أن تقدمه وهي صغيرة في ما تملكه قياسا بالخزين الثقافي العراقي الذي صار يضيق بما يجري حوله رغم قوّهات البنادق المصوبة إلى رؤوس الشباب المحتجين. لا يلبق بالعراقي أن يعيش بالطريقة التي قررها النظام الإيراني والحرس الثوري. لن تتمكن الأسلحة من تقديم الحل وإيران لا تملك سوى أسلحتها. هنالك قوة أكبر من إيران أجبرتها على الصمت وتجميع عصاباتهما في مكان بعيد عن المكان

وليس من المستبعد أن تتوجه عيون العراقيين إلى عرعر باعتبارها بوابة الأمل. ذلك سيكون بداية للتغيير. وهو ما ينتظره العراقيون بعد أن تعبوا من انتظار غير مجد. فهل نحن متفائلون إلى درجة تقاضي السياسيين، كونهم يتعاملون مع نتائج أعمالهم بحذر؟

العراق المتفائل هو ما تحتاجه المنطقة كلها. وإذا كانت إيران قد تعاملت معه بغباء عبر السنوات الماضية فإنها اليوم في وضع، تحتاج فيه إلى عراق يقيم علاقات سوية مع جيرانه الآخرين.

فاروق يوسف  
كاتب عراقي

ليس هناك شيء غير طبيعي في التقارب العراقي السعودي. الحدث ليس استثنائيا لولا أن ظروف العمل تضيي الطابع الاستثنائي على كل حدث.

بالنسبة للسعودية فإنها لا ترمي من وراء مد يد العون للعراق سوى إلى المساهمة في إنقاذ جاز شقيق. تكفي إحدى الصفتين لكي تكون مسوغا للقيام بدور إيجابي، يكون من شأنه أن يبسر ما صار إنجازا صعبا. أما بالنسبة للعراق فإن امتناعه عن طلب النجدة من أخوته يعد نوعا من الانتحار الذي لا يمكن القبول به إنسانيا وسياسيا.

لقد صار من الصعب بعد كل هذه السنين العجاف التي مرت على العراق تخيل أن يكون تابعا لدولة أخرى ومسيروا من قبلها. فالعراق ليس دولة صغيرة أو قليلة السكان وهو أيضا ليس بلدا فقيرا بالرغم من الفساد الذي نخره سبيل يدفع به إلى حافات الإفلاس. والعراق أيضا لا يفتقر إلى الخبرات في كل المجالات وبالأخص الاقتصادية والنقلية والتقنية والصحية.

أما وقد انقلبت أحواله رأسا على عقب بعد الاحتلال الأميركي وصار جهلته يديرين شؤونه بحيث صار عراقا آخر. دولة لا يتعرف عليها حتى أبنائها. فذلك لن يتسبب سببا لأن يتخلى عنه أخوته. فالعراق مريض. نعم. العراق مريض بالطائفية التي تم غرز جرأتها في جسده منذ أن استباح الأميركيان كل شيء فيه ولم يحترموا القوانين الدولية التي تدعو المحتل إلى الحفاظ على الدول التي

